

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9501

الاثنين، 11 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد مونتالفو سوسا/السيد فياؤو كاروليس (إكوادور)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي
	ألبانيا السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة السيدة المنهالي
	البرازيل السيد سينشال دي غوفريو الابن
	سويسرا السيدة بيرسفل
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غابون السيدة كومبي ميسامبو
	غانا السيدة هاكمان
	فرنسا السيد دو ريفيير
	مالطة السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد إيكيرلي
	موزامبيق السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد كلي
	اليابان السيد إيريا

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-39682 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد أديجي إيبو، نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح؛ والسيدة ماري آن رايت، ممثلة المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد إيبو.

السيد إيبو (تكلم بالإنكليزية): أقدم هذه الإحاطة بالنيابة عن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

منذ الإحاطة السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، في 27 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9457)، استمر تقديم المساعدة العسكرية للقوات المسلحة الأوكرانية في سياق الغزو الشامل لذلك البلد، الذي شنه الاتحاد الروسي في 24 شباط/فبراير 2022 في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وخلال الأشهر الماضية، استمرت عمليات نقل الأسلحة والذخائر المبلغ عنها إلى القوات الأوكرانية. والمعلومات الواردة من الحكومات بشأن عمليات نقل منظومات الأسلحة والذخائر متاحة من خلال المصادر المفتوحة. وأفيد بأن عمليات النقل هذه شملت أسلحة تقليدية ثقيلة - مثل الدبابات القتالية، والمركبات القتالية المدرعة، والطائرات المقاتلة، وطائرات الهليكوبتر، ومنظومات المدفعية ذات العيار الكبير، ومنظومات القذائف، والمركبات الجوية القتالية غير المأهولة، فضلا عن الذخائر التي تعمل عن بعد، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. ونحيط علما أيضا بالتقارير المتعلقة بنقل ذخائر الدبابات التي تحتوي

على اليورانيوم المنضب إلى القوات الأوكرانية. كما وردت تقارير عن قيام دول بنقل، أو التخطيط لنقل، أسلحة مثل المركبات الجوية غير المأهولة والذخيرة إلى القوات المسلحة الروسية، بما في ذلك لاستخدامها المحتمل في أوكرانيا. وكما أكدت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، فإن أي نقل للأسلحة يجب أن يتم ضمن الإطار القانوني الدولي المعمول به، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والتقارير المتعلقة باستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد واستخدام الذخائر العنقودية ونقلها في أوكرانيا تثير قلقا بالغا. وأود أن أكرر بقوة دعوتي إلى وضع حد فوري لاستخدام تلك الأسلحة المروعة، ذات الأثر الدائم والمدمر على المدنيين الأبرياء بعد مرور فترة طويلة من انتهاء النزاعات. في الآونة الأخيرة، شجع الأمين العام الدول الأعضاء، في موجز سياسات الخطة الجديدة للسلام، على الالتزام بخفض التكلفة البشرية للأسلحة، بما في ذلك عن طريق تحقيق عالمية المعاهدات التي تحظر الأسلحة اللاإنسانية والعشوائية، مثل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها، واتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

إن تدفق الأسلحة والذخائر إلى أي نزاع مسلح يمكن أن يسهم في التصعيد وينطوي على مخاطر كبيرة من تحويل وجهتها وانتشارها حتى بعد انتهاء النزاع. ومن الضروري اتخاذ تدابير للتصدي لخطر التحويل إلى مستعملين نهائيين غير مأذون لهم والاستخدامات غير المأذون بها للحيلولة دون زيادة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوكرانيا والمنطقة وخارجها. وهذه الجهود أساسية أيضا للتعافي بعد انتهاء النزاع.

ويدعو الأمين العام، في عرضه لرؤيته للخطة الجديدة للسلام، الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير للتصدي للتحديات المتعلقة بتحويل الأسلحة التقليدية وانتشارها وإساءة استخدامها على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطنية. ولا يمكن تحقيق خفض كبير في تدفقات الأسلحة غير المشروعة، على النحو المنصوص عليه في الغاية

وفي ذلك الصدد، تظل الهجمات المستمرة والمكثفة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع أنحاء أوكرانيا تدعو إلى القلق الشديد. ففي الفترة من 24 شباط/فبراير 2022 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2023، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سقوط 28 711 ضحية مدنية في أوكرانيا، حيث قتل 10 058 وجرح 653. 18 ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير. ولا تزال معظم الإصابات في صفوف المدنيين ناجمة عن القصف ومنظومات إطلاق الصواريخ المتعددة في المناطق القريبة من الخطوط الأمامية. بيد أن الهجمات تصاعدت مؤخرا على المناطق المأهولة بالسكان في جميع أنحاء أوكرانيا. وكما هو الحال مع أي نزاعات أخرى في العالم، تدين الأمم المتحدة بشدة الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية وتدعو إلى وقفها فورا.

ومما يؤسف له أن استخدام الطائرات المسيّرة المسلحة ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية لم يتوقف. وعلى غرار أي أسلحة أو منظومات أسلحة أخرى، يجب ألا تُستخدم الطائرات المسيّرة المسلحة بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي الإنساني. وقد حث الأمين العام بشكل لا لبس فيه جميع الأطراف على تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان لأن من المحتمل جدا أن يسفر استخدامها عن إلحاق أضرار عشوائية بالمدنيين، بما في ذلك في أوكرانيا. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وتنفيذه بطريقة واسعة وهادفة.

فلا يمكن للعالم أن يتحمل استمرار هذه الحرب العنيفة. وكما أكد الأمين العام مرارا، فإن الأمم المتحدة ملتزمة بدعم جميع الجهود الهادفة إلى إحلال سلام عادل ومستدام في أوكرانيا، مسترشدة بالميثاق والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

16-4 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلا من خلال التعاون والتسيق القويين من جانب المجتمع الدولي.

ولمنع تحويل الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها وتنظيم الاتجار الدولي بالأسلحة، وضعت الدول أيضا عددا من الصكوك، بما في ذلك الصكوك الملزمة قانونا مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول الأسلحة النارية. وبالإضافة إلى ذلك، يظل برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصكه الدولي للتعقب أداتين أساسيتين للتصدي للاتجار غير المشروع من جميع جوانبه.

وفي الآونة الأخيرة، رحبت باعتماد الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. وهذا الصك التنظيمي الجديد إنجاز بارز في جهودنا الجماعية للحد من المخاطر والتكاليف البشرية للاتجار غير المشروع بالذخائر التقليدية من جميع الأنواع وتحويلها ولمنع الانفجارات العرضية في مواقع الذخائر. إنني أدعو الدول إلى الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات ذات الصلة وإلى تنفيذ التزاماتها القانونية بموجب صكوك تحديد الأسلحة التقليدية التي هي طرف فيها، فضلا عن التزاماتها السياسية، تنفيذا كاملا للتقليل من خطر تحويل الأسلحة والذخيرة إلى أدنى حد. وأود أيضا أن أثير مسألة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة بوصفها تديرا حاسما لبناء الثقة يمكن أن يعمل على الحد من التوترات والغموض والتصورات الخاطئة بين الدول الأعضاء. ويظل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة رئيسية في ذلك الصدد.

وقد تكرر ذلك باستمرار، ولكن يجدر التأكيد مرة أخرى أن على جميع الأطراف في أي نزاع مسلح واجب حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وكفالة الامتثال للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. فبموجب القانون الدولي الإنساني، يحظر على أطراف النزاع المسلح استهداف المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك البنية التحتية المدنية، وتقع على عاتقها مسؤولية اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة عند تنفيذ العمليات العسكرية لتجنب، أو على الأقل تقليل، الخسائر العرضية في أرواح المدنيين وإصابتهم وإلحاق الأضرار بالأعيان المدنية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة رايت.

السيدة رايت (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتمكن اليوم من الإعراب عن قلقي بشأن مسألة الأسلحة في مناطق النزاع في العالم، ومن بينها أوكرانيا تحديداً.

كنت أعمل بنفسني في الجيش الأمريكي لمدة 29 عاماً. وتقاعدت برتبة عقيد. درست قانون الحرب البرية واتفاقيات جنيف في مركز جون ف. كينيدي الخاص لشؤون الحرب الذي يتبع للجيش الأمريكي، في فورت براغ. كنت في الجيش الأمريكي خلال حروب الولايات المتحدة على فيتنام ولاوس وكمبوديا وغرينادا وبنما وحروب أمريكا الوسطى في السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا. وكذلك عملت دبلوماسية أمريكية لمدة 16 عاماً وخدمت في سفارات الولايات المتحدة في نيكاراغوا وغرينادا والصومال وأوزبكستان وقيرغيزستان وسيراليون وميكرونيزيا وأفغانستان ومنغوليا. وساعدت في إعادة فتح سفارة الولايات المتحدة في أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر 2001. وكنت ضمن عملية الأمم المتحدة في الصومال في عامي 1993 و 1994. ولمدة ستة أشهر تقريباً، كنت أعمل رئيسة لشعبة العدالة في عملية الأمم المتحدة في الصومال، حيث حاولنا إعادة إنشاء الشرطة الصومالية والنظام القضائي والسجون. واستقلت من الحكومة الاتحادية قبل 20 عاماً اعتراضاً على الحرب على العراق. ومنذ ذلك الحين، وأنا أعمل مع مجموعات من جميع أنحاء العالم لأقول إن الحرب ليست الحل، وأنه يجب علينا استخدام الدبلوماسية وأنه يجب علينا التوقف عن قتل الناس والعمل على السيطرة على الأسلحة.

إنني أسرد تاريخي لأؤكد معرفتي التعميقة بمناطق النزاع في العديد من مناطق العالم والتحدي الذي نواجهه الذي يتمثل في اعتماد العديد من البلدان، بما فيها بلدي الولايات المتحدة، على العمل العسكري بدلاً من الدبلوماسية لحل الخلافات والنزاعات. إنني أتكلم بالأصالة عن نفسي، بصفتي عقيداً بالمعاش ودبلوماسية سابقة، فضلاً عن كوني مواطنة معنية تدفع - بوصفها دافعة ضرائب - ثمن الأسلحة التي يستخدمها بلدي ويبيعها لتأجيج الحروب التي تقتل المدنيين الأبرياء.

وأشكر نائب الممثل السامي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح شكراً جزيلاً على إشارته، نظراً للضحايا، إلى الحاجة الملحة إلى حماية المدنيين في مناطق النزاع. وما من شك في أن للأسلحة التي تزود بها مناطق النزاع - إن جاز التعبير بلا تحفظ - أثر ضار على احتمالات تسوية النزاعات المعنية. وفي الواقع، إن استمرار الإمداد بالأسلحة سيطيل أمد أي نزاع. ولذلك، فإنني أعتقد أن السؤال الهام بالنسبة لمجلس الأمن هو: كيف يمكن إنهاء النزاعات؟ حسناً، نحن نعلم أن في هذه المؤسسة على وجه الخصوص تكون عملية التوصل إلى حل نزاع طويلة وأن العديد من الناس يقتلون حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار، كخطوة أولى. وأود أن أشير إلى تاريخ بسيط عن المدة التي قد تستغرقها مثل هذه الاتفاقات للوصول إلى النقطة التي لا يقتل فيها المزيد من الناس.

خلال الحرب الكورية التي استمرت ثلاث سنوات، من 1950 إلى 1953، بدأت المناقشات لوقف إطلاق النار في عام 1951 واختتمت أخيراً في عام 1953، بعد 575 اجتماعاً. ولكن خلال ذلك الوقت، قتل أكثر من 4 ملايين كوري و 500 000 صيني و 35 000 أمريكي وعشرات الآلاف ممن كانوا في قيادة الأمم المتحدة العسكرية. وحالياً، توفر الولايات المتحدة الأسلحة في نزاعين - النزاع الأوكراني الروسي والنزاع بين إسرائيل وغزة - وهو ما أعرف عنه الكثير لأنني مواطنة أمريكية وأراقب تلك الأشياء، بما في ذلك كمية المعدات العسكرية التي يوفرها بلدي. وقبل أربعة أيام فقط، في 7 كانون الأول/ديسمبر، قال وزير الخارجية بلينكن في مؤتمر صحفي مع وزير خارجية المملكة المتحدة ديفيد كاميرون، أن الولايات المتحدة قدمت، على مدى العامين الماضيين، أكثر من 70 بليون دولار لدعم أوكرانيا وأن الحلفاء الأوروبيين قدموا أسلحة تتجاوز قيمتها 110 بليون دولار. وقال بلينكن؛

”إذا نظرتم إلى الاستثمارات التي قمنا بها في دفاع أوكرانيا للتصدي لهذا العدوان، فإن 90 في المائة من المساعدة الأمنية التي قدمناها أنفقت أصلاً هنا في الولايات المتحدة على مصنعينا، على إنتاجنا، وأنتج ذلك المزيد من الوظائف

70 يوما في غزة. إنه لأمر مروّع تشارك فيه الولايات المتحدة من خلال حماية الأعمال التي تعرف الحكومة الإسرائيلية أنها تقتل مدنيين أبرياء. لا بأس في ملاحقة حماس، لكن أكثر من 18 000 شخص قتلوا في هذه المرحلة، وما زال الأمر مستمرا كل يوم. وأود بالتأكيد أن أحث الأمم المتحدة على النظر عن كثب في ذلك ومواصلة العمل من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار، الذي استخدم بلدي حق النقض ضده هنا في مجلس الأمن يوم الجمعة (انظر S/PV.9499). إنه عار علينا جميعا نحن الأميركيين، وآمل بالتأكيد أن نواصل العمل بشأنه. وأريد أن أرى الجمعية العامة تصوت عليه.

وسأختتم بقصيدة قصيرة. لقد كتبت للأطفال في غزة، ولكن يمكن أن تكتب للأطفال في أوكرانيا أو أي شخص آخر. وعنوان القصيدة هو "اكتبي اسمي على ساقبي يا أمي".

"اكتبي اسمي على ساقبي، يا أمي،

استخدمي قلم التحديد الأسود الدائم مع الحبر الذي لا يزول إذا تعرض للبلل.

اكتبي اسمي على ساقبي يا أمي، وعلى أرجل أخوتي وإخوتي.

فبهذه الطريقة سننتمي إلى بعضنا البعض،

وبهذه الطريقة سنعرف بأننا أطفالك.

اكتبي اسمي على ساقبي، يا أمي،

وعندما تضرب القنبلة منزلنا

عندما تسحق الجدران جماجمنا وعظامنا

ستحكي أرجلنا قصتنا، وكيف لم يكن هناك مكان نركض إليه".

وبالنيابة عن شعوب العالم التي تريد أن تعيش في سلام وأمان، أقول أوقفوا القتل، وأعلنوا وقف إطلاق النار الآن في كل هذه العمليات العسكرية وأجروا مفاوضات بدلا من قتل الناس.

الأمريكية والمزيد من النمو في اقتصادنا. إذن كان هذا أيضا مسألة الكل فيها رابح نحتاج إلى استمرارها".

وأود أن أقول لوزير خارجية بلدي إن قاعدة "الكل رابح" لا تنطبق على المدنيين في مناطق النزاع. إنها تنطبق على المجمع الصناعي العسكري، تنطبق حقا في جميع بلداننا، وعلى السياسيين والمسؤولين الحكوميين المتقاعدين الذين تعرض عليهم مناصب عليا في هذه الشركات فور تقاعدهم. من المؤكد أنها لا تنطبق على المدنيين الأبرياء الذين يقتلون في النزاعات. وأريد فقط أن أقول إن تأجيج النزاعات بهذه الكميات الهائلة من الأسلحة التي يستفيد منها السياسيون والشركات، داخل وخارج البلدان التي تشهد نزاعات، يجب أن ينتهي. ولا أدري ما إذا كان أعضاء المجلس قد شاهدوا محكمة تجار الموت الجديدة لجرائم الحرب، المتاحة على شبكة الإنترنت الآن، والتي يحاكم فيها صانعو الأسلحة في الولايات المتحدة، لوكهيد مارتن، وبوينغ، ورايثيون، وجنرال أتوميكس أمام محكمة من المواطنين لقيامهم عن علم بإنتاج وبيع منتجات تهاجم وتقتل غير المقاتلين فضلا عن المقاتلين. وستعقد جلستها المقبلة في 30 كانون الأول/ديسمبر، ونأمل أن يشاهدها الأعضاء.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة والسلام برمتها ومحاولة إيقاف أسلحة العالم عن قتل المدنيين الأبرياء، أود أيضا أن أقول إنه عندما تجري محادثات سلام، يجب ألا تُتسَف. ويُزعم أن الولايات المتحدة تقف وراء ذلك، ولا أعتقد أن ذلك أمر "مزعوم". أعتقد أن هناك الكثير من الوثائق. فقد قال مستشار سابق لألمانيا إن جهوده الرامية إلى تحقيق السلام بين أوكرانيا وروسيا نسفتها الولايات المتحدة، وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نفتالي بينيت نفس الشيء. يجب أن نعمل من أجل السلام، لا أن نحاول نفسه.

وإذ أختتم بياني - وأطلب من الأعضاء أن يتحملوني - فيما يتعلق بكامل مسألة الخسائر في صفوف المدنيين، بمن فيهم 000 10 مفقود في أوكرانيا، فإن الحالة مروعة، وهي فظيعة في كل مكان. ولكن في الوقت الحالي، قتل أكثر من 18 000 شخص في غضون

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة رايت على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بولينسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر

السيد إيبو والسيدة رايت على إحاطتهما المفصلتين بشأن الحالة الراهنة فيما يتعلق بإمدادات الغرب من الأسلحة إلى نظام كييف.

لوصف الوضع في أوكرانيا بإيجاز، فإن الأمور تتكشف تماما كما توقعنا منذ شهور. إن الدعم المقدم للحكومة الأوكرانية المناهضة للشعب، التي ضحت بشعبها على مذبح المصالح الجيوسياسية الغربية، يتراجع بسرعة وهو الآن ضئيل جدا لدرجة أن وسائل الإعلام الأوكرانية تشعر بالحرج من مجرد الكتابة عنه.

والسبب الرئيسي هو أن زيلينسكي، رئيس المجلس العسكري في كييف، خدع الأوكرانيين عدة مرات ولا يزال يفعل ذلك. للمرة الأولى كانت عندما توجه إلى صناديق الاقتراع في عام 2019 وهزم منافسه من خلال الوعد بوقف الحرب في دونباس التي أطلقها أسلافه في عام 2014. كما وعد بحماية حقوق المواطنين الناطقين بالروسية في أوكرانيا وهويتهم الثقافية والتاريخية. ولكن في الواقع نسي كل شيء عن ذلك بمجرد انتخابه. واحتدمت الحرب وتعرض اللغة الروسية والناطقون بها، الذين يشكلون أغلبية في أوكرانيا، للاضطهاد والمضايقة في انتهاك للدستور الأوكراني، الذي يلتزم رئيس البلد بأن يكون ضامنا له.

والمرة الثانية التي خدع فيها الأوكرانيين كانت عندما ادعى أن أوكرانيا ستنفذ اتفاقيات مينسك. ومن الواضح للأغلبية الساحقة من سكان أوكرانيا اليوم أن تنفيذها كان سيكون إلى حد بعيد أفضل حل لأوكرانيا، حيث يمكنها من الحفاظ على السلام بين الأعراق فيها وسلامتها الإقليمية ما دامت تتصرف بطريقة طبيعية من أجل مجتمع ديمقراطي. وبدلا من ذلك، كان الرئيس الأوكراني وشركاؤه، كما نعلم اليوم من خلال ما كشف عنه السياسيون الغربيون السابقون، بدعم من الولايات المتحدة وحلفائها ينشطون في التسليح والاستعداد لحرب مع

روسيا والانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي كان لا بد أن يخلق مخاطر وتهديدات أمنية غير مقبولة لبلدنا، كما تعي واشنطن وبروكسل وكييف تماما.

وأخيرا، كانت المرة الثالثة التي خدع فيها نظام كييف الأوكرانيين في نيسان/أبريل 2022، عندما رفض شروط السلام المواتية مع روسيا واختار طريق التصعيد العسكري، كما نصح رئيس الوزراء البريطاني السابق بوريس جونسون ووزير الدفاع لويد أوستن، وهو أمر نعلمه جميعا جيدا الآن. وكانت الوعود الفارغة بأنه قادر على هزيمة روسيا، وهو أمر غير قابل تماما للتحقيق عسكريا، تدعمه بشكل جيد سنوات من غسل الدماغ باستخدام الدعاية المعادية لروسيا والدعاية للنازية الجديدة على غرار دعاية ثورة الميدان، والتي فتنت العديد من الشباب الأوكرانيين. والنتيجة اليوم واضحة للجميع - مئات الآلاف من القتلى أو المشوهين، والدمار الاقتصادي، والفساد المستشري، والدكتاتورية الوحشية. ومن أجل الحفاظ على تلك الدكتاتورية، ذهب زيلينسكي إلى حد إلغاء الانتخابات الرئاسية لأن فرصه في إعادة انتخابه ضئيلة جدا. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أكاذيب زيلينسكي حول الحوادث العديدة التي أصيبت فيها المنشآت المدنية بأنظمة الدفاع الجوي الأوكرانية المنتشرة في المناطق السكنية ثم تم تمريرها على أنها ضربات من قبل الجيش الروسي. ويجدر أيضا تذكير المجلس بأكاذيبه عن الاستفزازات كتلك التي حدثت في بوتشا وكراماتورسك، حيث أن الآثار التي خلفها نظام كييف ورعاته الغربيون واضحة للعيان. وكل ذلك خلق خيبة أمل واسعة النطاق بين الأوكرانيين، الذين أدركوا أن زيلينسكي يقود البلد إلى الهاوية.

ومثل مدمن مخدرات يحتضر، يعيش النظام الأوكراني الآن حصريا على التمويل الغربي، الذي يتم نهبه إلى حد كبير على الفور، وعلى الإمدادات الغربية من الأسلحة، والتي ليس لها تأثير كبير على ساحة المعركة. وهناك صور لمعدات غربية تحترق عبر شبكة الإنترنت. وهذه الإمدادات تؤخر فقط الانهيار الحتمي لسلطات كييف الإجرامية والمناهضة للشعب والتي تعاني من الفساد والمحسوبية.

سكان أوكرانيا ملجأ في روسيا، وشاركوا تجاربهم الإيجابية بشكل فعال على مواقع التواصل الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحاولات الإجرامية للمجلس العسكري في كييف لحظر الكنيسة الأرثوذكسية الكنسية، واضطهاد رجال الدين وأتباع الكنيسة، ومصادرة ممتلكات الكنيسة بشكل مخز من أجل إنشاء منظمة ذات طابع انشقاقي وديني زائف وطبيعة سياسية في الأساس، قد فتحت أعين كثيرين آخرين.

وإذا أضفنا إلى ذلك الأخبار التي تبعث على التفاؤل الواردة من المناطق التي كانت سابقاً أوكرانية وانضمت مؤخراً إلى بلدنا، فقد أصبح من الواضح للكثيرين في أوكرانيا أنهم تعرضوا للخداع على مدى سنوات. لقد تم تشويه سمعة روسيا وكل ما هو روسي باعتبارها العدو، في حين أن العدو يأتي في الواقع من داخل البلد - الذي كان في أفضل وضع اقتصادي ومالي بين جميع جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفياتي - ويدفعه بنشاط نحو الانهيار التام والإفلاس الاقتصادي والسياسي. فهل ستكون أوكرانيا قادرة على مواصلة القتال لفترة طويلة في ظل هذه الظروف؟ الجواب واضح تماماً، ويتمشى مع التقارير العسكرية القادمة من خط المواجهة هذه الأيام. وإن لم يراها المرء فهو بالتأكيد أعمى.

وفي هذا الصدد، لدي سؤال لزملائنا الغربيين، الذين أثق من أننا سنسمع منهم مرة أخرى، كالأسطوانة المشروخة، بيانات عن الاستعداد لمساعدة أوكرانيا حتى النهاية. لمن سيقدمون الأسلحة والذخيرة عندما يتناقص عدد الأوكرانيين المستعدين للموت من أجل نظام زيلينسكي المناهض للشعب؟ وأود أن أذكرهم بأنه بغض النظر عن عدد الأسلحة التي يتوصل الديكتاتور الأوكراني للحصول عليها خلال عرضه المسرحي الاستهلاكي، بأي مدد مدودة إلى الولايات المتحدة، فإن الجيش الروسي سحقها جميعاً في ساحة المعركة أو تم التخلي عنها. وبدأ كبار الخبراء العسكريين الغربيين بالفعل في التعرف عليها. ولن يؤثر ذلك بأي شكل من الأشكال على تحقيق أهداف عملياتنا العسكرية الخاصة، التي أطلقت لإنقاذ أرواح السكان في جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين ولضمان تجريد أوكرانيا من السلاح وتخليصها من النازية.

والمشكلة لا تتعلق كثيراً بتوافر أو نقص الأسلحة والذخيرة. فمنذ فترة طويلة في حزيران/يونيه 2022، وعد وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا، الذي تحدث كثيراً في هذه القاعة، بأنه بدون أسلحة غربية، سيقا تل الأوكرانيون بالمجارف. غير أن المشكلة هي أن الأوكرانيين، الآن بعد أن خدعوا، لم يعودوا يريدون القتال. ويعرف الناس الآن عن عدم جدوى التضحية بأنفسهم لمفرمة اللحم. وهم يعلمون أن المجندين الجدد وحتى الأشخاص ذوي الإعاقة يرسلون إلى الخطوط الأمامية بدون أي تدريب وبدون موافقتهم. وكما علمنا مؤخراً، يتم تجنيد حتى الأيتام دون السن القانونية. يتذكر البلد بأكمله وعود زيلينسكي الكاذبة المستمرة بأن الأوكرانيين لن يجبروا على القتال، ويمكنهم الآن رؤية ما يحدث بالفعل.

تجري مطاردة الرجال الأوكرانيين وضربهم، ويتم مدهامة صالات الألعاب الرياضية والنوادي، ويقوم المجندون بتمشيط وسائل النقل العام وحتى اقتحام المباني السكنية بحثاً عن المزيد من المجندين.

ووفقاً لروايات الجنود الأوكرانيين التي نشرتها وسائل الإعلام الغربية مؤخراً، فإن متوسط الفترة التي يقضيها المجندون الذين يتم حشدهم بهذه الطريقة على خط المواجهة هو 48 ساعة. وفي الوقت نفسه، يقبل المجندون الرشى بسهولة من أي شخص لا يزال بإمكانه تقديمها، ويحظى أبناء المسؤولين والنواب الأوكرانيين بوقت ممتع في الخارج، وأحياناً لا يكلفون أنفسهم عناء التظاهر بأنهم لاجئون. وليس من المستغرب في ظل هذه الظروف أن النسبة المئوية للوفاء بخطة تجنيد المجندين في معظم مناطق أوكرانيا لا تصل حتى إلى خانة العشرات. كما تهافت المرتزقة الغربيون على العودة لديارهم بشكل جماعي، خائفين من الخسائر الفادحة وظروف الخدمة الوحشية تماماً التي فرضتها عليهم القيادة العسكرية الأوكرانية.

ويمكن أيضاً تفسير سرعة عزوف الأوكرانيين بشكل متزايد عن القتال من خلال حقيقة أن العديد منهم بدأ يتعقل ويدرك أن روسيا، في الواقع ليست عدواً ولا معتدياً، كما يزعم قادة نظام كييف منذ سنوات. فمنذ بداية الحرب في دونباس، وجد أكثر من 5 ملايين من

تتعلق بمكافحة الاحتجاج والمعارضة، بما في ذلك الحظر المفروض على وسائل الإعلام المعارضة.

كل هذه الظواهر نمت في ظل نظام زيلينسكي إلى أبعاد غير مسبوقة، حتى بالنسبة للأوكرانيين، وبدأت قبل وقت طويل من بدء عملياتنا العسكرية الخاصة. ويتعرض الآلاف، إن لم يكن عشرات الآلاف، من الناس في أوكرانيا للسجن والتعذيب بسبب معتقداتهم أو لمجرد قراءة الأخبار باللغة الروسية أو الاستماع إلى الموسيقى الروسية، إلى آخره، ببساطة استخدام اللغة الروسية في الأماكن العامة هو سبب للعقاب، على الرغم من حقيقة أن وضعها كلفة رسمية منصوص عليه في دستور أوكرانيا. وأود هنا أن أذكر باعتقال جهاز الأمن الأوكراني للناشطة الأوكرانية في مجال حقوق الإنسان والمناهضة للفاشية إيلينا بيريزنيا في 16 آذار/مارس من العام الماضي. وقد تحدثت مرارا وتكرارا في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المحافل الدولية، لكن مصير تلك المرأة البالغة من العمر 67 عاما لا يزال مجهولا.

ومن بين أولئك الذين يتعرضون للاضطهاد ليس فقط المواطنين الأوكرانيين، بل والأجانب أيضا. وبفضل الصحفي الأمريكي الشهير تاكر كارلسون، أصبح معروفا بالأمس فقط أن الصحفي غونزالو لييرا، وهو مواطن أمريكي عاش في خاركيف وكشف حقيقة نظام زيلينسكي في مدونته، قد احتجزه جهاز الأمن الأوكراني ويتعرض للتعذيب منذ تموز/يوليه من هذا العام. ولم تفعل سلطات الولايات المتحدة شيئا للإفراج عنه، وتجاهلت مصيره تماما بوجه عام، على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها والده.

وأود مرة أخرى أن أخص الحالة الراهنة لممثل الولايات المتحدة. إن السلطات الأمريكية تقوم بدفع عشرات البلايين من الدولارات لدكتاتورية غارقة في الفساد، وتزودها بالأسلحة، بما في ذلك قذائف اليورانيوم المنضب والذخائر العنقودية، مما يتسبب في معاناة المدنيين. وفي الوقت نفسه، لم تحرك السلطات الأمريكية ساكنا لتحرير مواطن أمريكي محتجز ويتعرض للتعذيب في أوكرانيا وهو في خطر مميت.

وإذا كانوا يريدون حقا مساعدة أوكرانيا، فعليهم تخليصها من النظام المناهض للشعب والخاضع لسيطرتهم والذي هو مستعد للتضحية حتى بكامل شعبه من أجل مصالحه الضيقة.

وأود أيضا أن أسترعي انتباههم إلى مدى قبح أعمالهم من الخارج. ففي الواقع، من أجل إقناع الكونجرس الأمريكي بالحاجة إلى تخصيص كميات جديدة من المساعدات لزيلينسكي وزمرته، سقطت أخيرا أقنعة المسؤولين الأمريكيين وتخلوا عن كل كلماتهم الزائفة غير الضرورية على ما يبدو حول الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وما إلى ذلك. لقد قالوا الحقيقة أخيرا، وهو ما حذرنا منه منذ البداية: المساعدة العسكرية لأوكرانيا مشروع تجاري يفيد الولايات المتحدة، مع عودة 90 في المائة من الأموال المخصصة إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك من خلال خلق فرص العمل وزيادة الإيرادات الضريبية وإعادة تسليح جيش الولايات المتحدة وجيوش حلفائها من خلال التخلص من المعدات العسكرية القديمة في أوكرانيا. وهذه هي بالضبط الطريقة التي يجري تقديمها بها الآن، بطريقة مغرضة تماما. ويمكن لجميع زملائنا في الأمم المتحدة الذين يتابعون السرد أن يروا ذلك بأنفسهم، وأن يروا كذلك أنه لا فائدة أو نتيجة إيجابية تعود على أوكرانيا من كل ما يحدث. وعلى نحو ما حذرنا مرارا وتكرارا، تجد أوكرانيا نفسها ورقة مساومة في اللعبة الجيوسياسية لشخص آخر.

وثمة نقطة أخيرة: ربما سيشعر بعض زملائنا بالقلق من حقيقة أننا نشير إلى رئيس نظام كييف ليس فقط كدمية غريبة، ولكن أيضا كديكتاتور. فمن الواضح أن مساعدة الطغاة غير مقبولة في الثقافة السياسية الغربية - باستثناء الولايات المتحدة التي، على نحو ما يظهر التاريخ، لا تهتم بمن تساعد - لكن يجب أن يكون الحكم لهم بشأن الوضع في أوكرانيا فيما يتعلق بالديمقراطية. وقد شهدنا المزيد والمزيد من الأدلة على ذلك في الآونة الأخيرة. وقد سبق أن أشرت إلى إلغاء الانتخابات الرئاسية والانتخابات الصارخة للحق في حرية الدين، بالإضافة إلى الفساد والمحسوبية. وتقوم وسائل الإعلام الغربية الآن بإعادة صياغة هذه القصص بطرق مختلفة. كما ظهرت معلومات

حصل عليها من إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتتمثل الأهداف الرئيسية لتلك الهجمات في الهياكل الأساسية الحيوية والمدنية ونظام إمدادات الطاقة والهياكل الأساسية الزراعية.

وفقا لدراسة حديثة أجراها معهد فيينا للدراسات الاقتصادية الدولية، فإن الخسارة الهائلة في عدد السكان الناجمة عن الحرب، والتي تعزى أساسا إلى موجات اللاجئين، يمكن أن تسبب مشاكل ديموغرافية لأوكرانيا. وقد ينقلص حجم السكان في سن العمل، مما يؤثر سلبا على عملية إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي في البلد. وذلك هو هدف روسيا - تدمير أوكرانيا كطرف في المنطقة وجعل الحياة هناك لا تطاق، أملا في أن تقبل أوكرانيا بشروط الكرمين. ولذلك، سنواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا من خلال دعمها سياسيا واقتصاديا وعسكريا حتى يتحقق السلام العادل والدائم على أساس الميثاق واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد كومانغا (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطتين - السيد أديجي إيبو، نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح؛ والسيدة ماري آن رايت، ممثلة المجتمع المدني - على إسهاماتهما الثاقبة.

من الواضح أن عمليات نقل الأسلحة وسباقات التسلح مسائل تثير القلق وقد تهدد بزيادة تصاعد النزاع. إنها تهَيء بيئة لا تقضي إلى الردع، وهو عامل أساسي لازدهار أي مبادرة سلام. وحالة أوكرانيا مثال على ذلك، وهي تحدث في سياق النداءات التي كرر مجلس الأمن وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره التأكيد عليها للمطالبة بالوقف الفوري للأعمال القتالية. وللأسف، قوبلت تلك الدعوات بالتجاهل ولم تلق آذانا صاغية.

وبينما نقر بالحق السيادي في الدفاع عن النفس، لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية توخي المسؤولية في نقل الأسلحة، لا سيما الآن، في وقت تتزايد فيه مخاطر استخدام جماعات غير تابعة للدول للأسلحة لتحقيق أغراض إرهابية. وذلك لأن عمليات نقل

هل أزعجت ممثل الولايات المتحدة بأي شيء قلته على الإطلاق؟ أنا متأكد من أنكم ستفقون على أنه مشابه جدا لمؤامرة في فيلم حركة من أفلام هوليوود - ففي النهاية، يجب أن تتدخل قوى الخير والعدل وتصحح وضعها لا يحتمل. لكن الحياة ليست فيلما. ففي الحياة الواقعية، أحيانا يكون الأشرار هم من يلقون خطبا على الآخرين ويتظاهرون بتعليمهم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومع ذلك، يمكنني أنؤكد لممثل الولايات المتحدة أن هذه القصة ستنتهي بلا شك قريبا جدا، ولن تعجب النتيجة لا الولايات المتحدة ولا المدافعين الآخرين عن نظام زيلينسكي، لكنها ستحدث سواء شاءوا ذلك أم أبوا. فماذا يمكنهم أن يفعلوا؟ لقد عملوا جاهدين لتحقيق هذه الغاية وهم يستحقونها. وأنصحهم بالاستعداد لها واستخلاص الاستنتاجات اللازمة في أقرب وقت ممكن، قبل أن يجبرهم نظام كييف الغارق إلى دوامة.

السيد سياسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لمقدمي الإحاطتين على ملاحظتهما.

منذ بداية العدوان العسكري غير المبرر من قبل روسيا ضد أوكرانيا، كان أحد الأهداف الرئيسية للكرملين هو تقويض دور المجتمع الدولي وما يقدمه من دعم. والخيار بسيط جدا: إما أن نقبل بأن روسيا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، بإمكانها انتهاك ميثاق الأمم المتحدة وتغيير الحدود بالقوة، أو أن نتصدى لها بدعم أوكرانيا في الدفاع عن بلدها، والهيكّل الأمني لأوروبا، ومبادئ القانون الدولي، وأسس النظام الدولي القائم على القواعد.

لقد اتخذ المجتمع الدولي خيارا واضحا حينما صوتت الجمعية العامة بشكل كبير لإدانة العدوان الروسي على أوكرانيا. وفي هذا السياق، لا يمكننا أن نتغاضى عن استخفاف روسيا المستمر في مجلس الأمن من خلال محاولاتها إلقاء اللوم على الأسلحة التي تقدمها البلدان الغربية باعتبارها سبب النزاع. وعلى الرغم من أن الاتحاد الروسي يعرب عن تلك الشواغل في القاعة، فإن هجماته العسكرية في أوكرانيا مستمرة، بما فيها باستخدام الطائرات المسييرة وغيرها من الأسلحة التي

من تداعيات على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. ونُجدد، في هذا السياق، الترحيب بجميع الإجراءات التي وُضِعَت للتعامل مع خطر تحويل مسار الأسلحة في سياق الحرب في أوكرانيا.

ونؤكد كذلك على أهمية مثل هذه الجهود، ومنها برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ونؤكد هنا على أهمية استمرار البناء على مثل هذه الجهود، بما في ذلك عبر مواصلة تبادل المعلومات وتعزيز التنسيق والتعاون على كافة المستويات.

ومع ذلك، فإن القضاء على كافة التهديدات والتداعيات المتصلة بهذا النزاع لن يكون ممكنا دون وقف الأعمال القتالية على نحو دائم ومستدام، وهو ما يحتم علينا ألا ندخر جهدا في دعم جميع المساعي الرامية لتحقيق السلام في أوكرانيا، بما يحفظ وحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، وهذا ما ستواصل دولة الإمارات الدعوة إليه ودعمه. وإلى حين وقف هذه الحرب، نواصل التشديد على ضرورة بذل الأطراف المعنية ما بوسعها للحد من تداعيات النزاع والحد من المخاطر المرتبطة به، بما في ذلك عبر احترام التزاماتها وفقا للقانون الدولي الإنساني.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد أديجي إيبو، نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على إحاطته. كما أحطت علما بملاحظات السيدة ماري أن رايت.

بلغ عدد قتلى الحرب في أوكرانيا مستويات لا تُحتمل. فقد قُتل أكثر من 10 000 شخص وأصيب 18 679، ونزح أكثر من 10 ملايين شخص في ظل الحالة الإنسانية المستمرة في التدهور. ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء زيادة عمليات القصف بالقنابل والهجمات على السكان المدنيين والبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الموانئ ومرافق الحبوب. ولا تزال هجمات الطائرات المسيّرة تستهدف المباني المدنية والمدارس والمستشفيات ومرافق الطاقة. ويؤكد بلدي من جديد معارضته

الأسلحة على نحو غير مسؤول وبصورة غير مشروعة يمكن أن تطيل أمد النزاع وتفاقمه، مما يقوض آفاق تحقيق السلام الدائم، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على المنطقة والعالم. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتسرب مخزونات الأسلحة وينتهي بها المطاف في الأيدي الأثمة، وهو ما يمثل خطرا آخر يهدد السلام والأمن الدوليين في سياق هش وحساس بالفعل.

وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أهمية زيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة وعلى أن تجري ضمن الإطار القانوني الدولي القائم. والواقع أن الشفافية تدبير ضروري لا غنى عنه لبناء الثقة لأن من شأنها تجنب أوجه الغموض والريبة أو الحد منها وتحسين التعاون الدولي بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة والحيلولة دون سوء الفهم وسوء التقدير. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الصكوك الدولية ذات الصلة، مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ومعاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول الأسلحة النارية وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب، إلى أن تفعل ذلك.

إن موقف موزامبيق ثابت ومعروف جيدا. فما فتئنا ندعو مرارا وتكرارا إلى إيجاد حل سياسي وتفاوضي باعتباره السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع وتمهيد الطريق لتحقيق سلام دائم ومستدام بين البلدين.

السيدة المنهالي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي بداية أن أشكر نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، السيد إيبو، على إحاطته. كما استمعنا باهتمام لبيان السيدة رايت ونرحب بمشاركة أوكرانيا في هذا الاجتماع.

وفي سياق موضوع نقاشنا اليوم، وكما ذكرنا في الاجتماعات السابقة، إن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحق في الدفاع عن نفسها، بما في ذلك من خلال تطوير قدراتها الأمنية والدفاعية. ولكننا نؤكد في الوقت ذاته أن هذا يتطلب وجود آليات رقابة مناسبة، خاصة فيما يتعلق بنقل الأسلحة وتخزينها وتوزيعها لما قد يشكله ذلك

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على نداء بلدي المستمر لجميع الأطراف، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل إعطاء الأولوية للحوار والتفاوض بغية إنهاء هذا النزاع وتحقيق التعايش السلمي بين جميع الأطراف.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، السيد إييو، على إحاطته.

نعلم جميعاً لماذا تدعو روسيا إلى عقد جلسات متكررة حول هذا الموضوع. لقد فشلت روسيا، بعد مرور 655 يوماً على بدء غزوها الشامل وغير القانوني لأوكرانيا، في تحقيق أهدافها الحربية. وفشلت في كسر روح ومقاومة الشعب الأوكراني، وفشلت في تضليل المجتمع الدولي، كما يتضح من إدانة أكثر من 140 دولة مراراً وتكراراً وبأغلبية ساحقة للعدوان الروسي وعواقبه الإنسانية. وحثت أكثر من 140 دولة عضواً روسيا مراراً وتكراراً على وقف هجومها وسحب جميع القوات فوراً وبلا قيد أو شرط وبشكل كامل من أراضي أوكرانيا ذات السيادة. ونتوقع من روسيا أن تقدم أي مبرر يمكنها تقديمه، مهما كان سخيفاً، لإخفاء إخفاقاتها في ساحة المعركة. فروسيا تحاول التشكيك في دوافع عشرات البلدان التي تقدم المساعدة لأوكرانيا، وكذلك في حق أوكرانيا في الدفاع عن النفس على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ويمكن لروسيا إنهاء هذه الحرب اليوم. ويمكنها إنهاء جرائم الحرب والفظائع التي ترتكبها ضد شعب أوكرانيا. ويمكنها وقف هجماتها ضد المدن الأوكرانية والبنية التحتية المدنية. ويمكنها الترحيل القسري للأطفال الأوكرانيين وإعادتهم إلى عائلاتهم. ويمكنها أن تسحب قواتها وتبدأ في الوفاء بمسؤولياتها بصفقتها عضواً دائماً في مجلس الأمن. وبدلاً من ذلك، تقضي روسيا وقتها في المجلس في انتقاد المساعدة المشروعة المقدمة للدفاع عن أوكرانيا في مواجهة التصرفات الروسية غير القانونية. وفي الوقت نفسه، فإن الحقيقة هي أن روسيا اشترت أسلحة لعدوانها على أوكرانيا من خلال قنوات يحظرها المجلس وقراراته صراحة.

للحرب، لأنه مع استمرار الحرب، ينتشر الدمار بمعدل ينذر بالخطر. وتشير أحدث توقعات البنك الدولي لاحتياجات إعادة الإعمار في أوكرانيا إلى فاتورة بقيمة 411 بليون دولار، مع تركيز الاحتياجات في المناطق الشرقية - تلك الأكثر تضرراً من القتال. ومنذ ذلك التقييم، الذي يعود تاريخه إلى عدة أشهر، لا شك في أن تلك التوقعات قد تم تجاوزها كثيراً بالفعل.

وبالإضافة إلى الأضرار من حيث الخسائر في الأرواح وتدمير المنشآت المدنية والعسكرية، سيتعين أيضاً تقييم عواقب الحرب في أوكرانيا من الناحية البيئية، ولا سيما آثار تدمير سد كاخوفكا، وكذلك من حيث الجراح والصدمات النفسية غير المرئية التي لحقت بالنساء والأطفال والرجال الذين تحطمت حياتهم. وفي الوقت نفسه، فإن المعلومات المتعلقة بإبرام تحالفات عسكرية جديدة ومراجعة بعض البلدان لسياساتها المتعلقة بالتمسك هي إشارات مثيرة للقلق تدل على حجم التراجع عن الالتزامات الدولية بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

ونكرر دعوتنا للأطراف المتحاربة إلى الامتناع عن استخدام أسلحة الدمار الشامل وعن استهداف السكان المدنيين والبنية التحتية الضرورية للحياة. ونردد دعوة الأمين العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى فرض خطوط حمراء جديدة على نطاق عالمي للحد من الآثار الإنسانية لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. فاستخدام هذه الأسلحة، التي تستمر آثارها إلى ما بعد النزاع، لا يتفق مع أهداف نزع السلاح. ويدعو بلدي جميع الأطراف إلى مضاعفة التزامها بمنع آثار التداول الواسع النطاق للأسلحة التقليدية بتكثيف تدابير المراقبة والوسم. والواقع أن تداول الأسلحة بلا ضوابط يشكل أرضاً خصبة لانعدام الأمن والجماعات الإرهابية القادرة على التأقلم. والاتجاه نحو الاستهانة باستعمال القوة العسكرية، مع زيادة استخدام أسلحة الدمار الشامل وإعادة التسلح على نطاق واسع واهتمام العديد من البلدان المتجدد الواضح بالردع النووي، يؤدي إلى تأجيج التوترات وإحياء المخاطر التي تهدد السلام والأمن في العالم. وهناك حاجة إلى تحقيق تقدم حقيقي لعكس هذا الاتجاه المثير للقلق وإعادة ربط منظمتنا، ولا سيما مجلس الأمن، بمهمتها الأساسية المتمثلة في حماية الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات الحرب.

الرواية المقدمة حقيقة أن العدوان العسكري على أوكرانيا يشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة. ولم تهاجم روسيا دولة عضوا فحسب، بل هاجمت أيضا القانون الدولي وتعددية الأطراف ككل. وليس هناك شك فيما يتعلق بمن هو المعتدي ومن هو المعتدى عليه. وكما أكدنا من جديد في الجلسات السبعة السابقة حول شحنات الأسلحة هذا العام، فإن لأوكرانيا الحق بموجب ميثاق الأمم المتحدة في كفالة أمنها والدفاع عن سلامتها الإقليمية وسيادتها.

ونكرر التأكيد على أنه يتحتم تنفيذ الاتفاقيات والصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة تنفيذا فعالا وشاملا. وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية الوفاء بالتزاماتها. وعلى وجه الخصوص، يجب احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران 1718 (2006) و 2231 (2015). ويجب بذل جهود لتحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في أوكرانيا، على أساس الميثاق دائما. وسويسرا ملتزمة التزاما نشطا بذلك الهدف. ومن أجل تشجيع التسوية السلمية، نواصل حث روسيا على وقف جميع العمليات القتالية وسحب كامل قواتها من الأراضي الأوكرانية.

إن محنة المدنيين معرضة للتفاقم مع حلول فصل الشتاء واستمرار الهجمات على البنية التحتية الحيوية. وتلك الحالة خطيرة جدا على الأطفال وغيرهم من الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم المسنون والمرضى والمعوقون. ونحث مرة أخرى جميع الأطراف على تجنب إلحاق الأذى بالسكان المدنيين والبنية التحتية المدنية وتيسير إيصال المعونة الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق في جميع أنحاء أوكرانيا.

وإلى جانب المعونة الإنسانية، يجب دعم عملية إعادة إعمار تشاركية وشاملة للجميع. إن إزالة الألغام، التي جعلتها سويسرا أولوية في أوكرانيا، شرط مسبق لإعادة الإعمار، وهي مسألة ملحة.

وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان تسجيل الأضرار التي سببتها الحرب وتحقيق العدالة للضحايا. إن مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم أولوية بالنسبة لسويسرا، وندعم الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة. وينطبق ذلك أيضا على مرتكبي جرائم العدوان، الذين

وتشير معلوماتنا إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية زودت روسيا بأكثر من 1 000 حاوية من المعدات العسكرية والذخائر، مما سيزيد من الخسائر البشرية الناجمة عن حرب روسيا غير القانونية في أوكرانيا. وفي مقابل دعمها، تسعى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الحصول على التكنولوجيا والمساعدة العسكرية الروسية، بما في ذلك الطائرات المقاتلة وصواريخ أرض - جو والمركبات المسلحة ومعدات ومواد إنتاج القذائف التسيارية وغيرها من التكنولوجيات لتعزيز قدراتها وأهدافها العسكرية. وتقوض تلك الشراكة الآخذة في الاتساع، بما في ذلك نقل التكنولوجيا من روسيا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الاستقرار الإقليمي والنظام العالمي لعدم الانتشار. ويجب مساءلة روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن الأعمال التي تقوض الالتزامات الطويلة الأمد بموجب قرارات المجلس.

وفي الوقت نفسه، لجأ الكرملين إلى نظام آخر غير مهتم بحقوق الإنسان أو الأمن الدولي أو نظام عدم الانتشار العالمي أو الحفاظ على السلام: إيران. فطهران تزود روسيا بالقنابل الجوية الموجهة وذخائر المدفعية، وهي معدات فتاكة لإنهاء حياة الأوكرانيين. وقدمنا أدلة واضحة على نقل طائرات مسيرة إيرانية إلى روسيا، وهو ما حدث أثناء فرض قيود بموجب القرار 2231 (2015) تحظر عمليات النقل هذه. ومن خلال التزود بالأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، يمكن لروسيا أن تطيل أمد حربها الوحشية ضد أوكرانيا.

ومن ذروة النفاق أن تدعي روسيا أمام المجلس أن الدعم المشروع لدفاع أوكرانيا عن نفسها يطيل أمد النزاع، بينما انتهكت مرارا قرارات المجلس لتأجيج حربها العدوانية. وهي قرارات وافقت عليها روسيا نفسها. ونحث روسيا مرة أخرى على وقف عدوانها والانسحاب من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد إيبو، نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على إحاطته، كما أحطت علما بملاحظات السيدة رايت.

إن جلسة اليوم هي محاولة أخرى من قبل روسيا للتوصل من مسؤوليتها عن الحرب ضد أوكرانيا وعواقبها. ومرة أخرى، تتجاهل

ضروري جدا لتخفيف العبء الذي يتحمله الأشخاص العاديون في أوكرانيا.

ونرى أيضا أنه آن الأوان لإنهاء الحرب وأنه لا يوجد بديل للسلام في أوكرانيا. وفي ضوء ذلك، نؤكد مجددا دعمنا للسلام من خلال قنوات الدبلوماسية والحوار. ونشجع المجتمع الدولي على ألا يستسلم للواقع الناشئ عن حرب طال أمدها، بل على تكثيف الجهود الرامية إلى الجمع بين الأطراف على طاولة المفاوضات.

ويجب إقناع الأطراف المتحاربة باللجوء إلى أي من النماذج - أو مزيج منها - المطروحة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة للتسوية السلمية للمنازعات. ويجب التأكيد أيضا على أنه ينبغي لجهود السلام في أوكرانيا بالضرورة أن تسترشد بمبادئ القانون الدولي لضمان التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم.

وفي الختام، نود أن نكرر النداءات العديدة لحماية المدنيين، تماشيا مع التزامات الأطراف المتحاربة بموجب القانون الدولي الإنساني، ونحث مرة أخرى على الامتنثال لمتطلبات التمييز والتناسب والضرورة العسكرية بغية تجنب إلحاق الأذى بالمدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، السيد إيبو، على إحاطته.

يسعى الاتحاد الروسي، بالدعوة إلى عقد جلسة اليوم، إلى رسم صورة مختلفة، تستند إلى واقع بديل. ويأمل في تحويل تركيز مجلس الأمن بعيدا عن العدوان الروسي. إنه يحاول تبرير ما لا يمكن تبريره. إنها محاولة خبيثة أخرى لتقديم المعتدي على أنه الضحية، والضحية على أنها المعتدي.

ومرة أخرى، نجد أنفسنا نذكر بالحقائق. في 24 شباط/فبراير 2022، شن الاتحاد الروسي غزوا واسع النطاق ضد جارته أوكرانيا. وانتهك، بقيامه بذلك، سيادة الأخيرة وسلامتها الإقليمية وأعاد الحرب

يجب أن يحاسبوا على أعمالهم. ولهذا السبب تلتزم سويسرا بدعم إنشاء محكمة خاصة بجريمة العدوان على أوكرانيا.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا لا يمكن تبريره.

السيدة هاكمان (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة. وأشكر نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، السيد أديجي إيبو، على إحاطته، وأحيط علما أيضا بالآراء التي أعربت عنها السيدة ماري آن رايت.

يتفق وفد بلدي مع ضرورة اتخاذ تدابير لتجنب احتمال انتشار الأسلحة وتحويل وجهتها من الحرب في أوكرانيا إلى مناطق نزاع أخرى نظرا لخطر التصعيد وتهديد السلام والاستقرار في العديد من البيئات الهشة الأخرى.

ونحيط علما بالتزامات التي أعربت عنها الدول المعنية باتخاذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك تعقب الأسلحة المخصصة لأوكرانيا، ونحث على الامتنثال المستمر لتدابير عدم الانتشار الواجبة التطبيق في ذلك الصدد.

وإذ نؤكد من جديد حق أوكرانيا الأصل في الدفاع عن النفس، بموجب القانون الدولي العرفي والمدون عمدا في ميثاق الأمم المتحدة، نكرر دعوتنا إلى الإنهاء الفوري للحرب ونحث على الانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات الاتحاد الروسي من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا.

من المؤسف أنه بعد 22 شهرا من القتال المستمر عبر عدة خطوط أمامية، لا تزال التسوية السلمية التي تمس الحاجة إليها بعيدة المنال بين الطرفين، على حساب المدنيين الأبرياء. فقد أزهقت آلاف الأرواح، ودُمّرت سبل عيش كثيرة أخرى. ومع بداية فصل الشتاء، تستمر الظروف الإنسانية في التدهور، ولا سيما بالنسبة للسكان الضعفاء.

لقد ذكرنا في جلسات سابقة ولا زلنا نعتقد أن إنهاء الحرب خطوة مهمة لدعم المبادئ الأساسية للنظام الدولي القائم على القواعد، وهو

للحروب تأثير غير متناسب على النساء والأطفال، وهذه الحرب ليست استثناء. ولا تزال ترد من أوكرانيا شهادات مروعة عن الاغتصاب والتعذيب الجنسي.

وفي الوقت نفسه، يواجه الأطفال الأوكرانيون عراقيل كبيرة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الجيد، والانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوقهم، بما في ذلك الترحيل القسري. ونرحب بالتزام الحكومة الأوكرانية بإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من خلال وضع خطة لمنع. ونحث روسيا على اعتماد وتنفيذ خطة عمل بدون مزيد من التأخير.

كما نحث روسيا مرة أخرى على إنهاء أعمالها القتالية وسحب قواتها العسكرية وعتادها ووكلاتها من كامل أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد إيبو على إحاطته .

في يوم الأربعاء الماضي، عندما اجتمعنا لمناقشة الحالة الإنسانية في أوكرانيا (انظر S/PV.9494)، اشتكت روسيا من أن المجلس يعقد الكثير من الجلسات بشأن تلك المسألة. ولذلك، فإن دعوة روسيا إلى عقد جلسة حادية عشرة بشأن موضوع عمليات نقل الأسلحة تثير تساؤلات. جعلت روسيا الآن من هذه الجلسات طقوساً، حيث تحاول، بلا جدوى، قلب اللوم على اندلاع الحرب في أوكرانيا.

إن نهاية هذه الحرب وعواقبها المأساوية تعتمد على روسيا، التي يمكن أن تضع حداً لها في أي وقت، من دون المساس بأمنها. تستمر القذائف والطائرات المسيّرة الروسية التي تحصل عليها روسيا من إيران منذ أشهر في ضرب أوكرانيا بأكملها يومياً. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، شهدت كييف واحدة من أكبر الهجمات منذ بداية النزاع. ومنذ ذلك الحين، صعدت روسيا ضرباتها على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. هذا الصباح تحديداً، استهدفت العاصمة الأوكرانية بالقذائف والطائرات المسيّرة الروسية.

إلى أوروبا. تشكل هذه الأعمال أيضاً انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة وإهانة مباشرة للقانون الدولي والنظام المتعدد الأطراف.

ومنذ ذلك الحين، قتل أكثر من 10 000 مدني، وجرح آلاف آخرون، وشرّد الملايين - مما أوجد كارثة إنسانية أخرى من صنع الإنسان لا تزال تهدد الأمن الغذائي العالمي. ولا يزال هذا الوضع المزري قائماً، وله عواقب مدمرة على سكان أوكرانيا، وخاصة خلال أشهر الشتاء الباردة هذه.

إن الوفيات والإصابات ومستوى تدمير الأعيان المدنية مذهل. ولا تزال معظم الإصابات في صفوف المدنيين تتجمّع عن قصف القوات المسلحة الروسية واستخدامها لراجمات الصواريخ في المناطق القريبة من خطوط المواجهة. وقد أبرز العديد من التقارير، بالإضافة إلى القذائف الروسية وهجمات الطائرات المسيّرة والقصف، استخدام روسيا المنهجي للألغام الأرضية في أوكرانيا، مما أسفر عن سقوط أكثر من 600 ضحية مدنية.

وإزاء تلك الخلفية، نكرر التأكيد على أن لأوكرانيا الحق في الدفاع عن نفسها ضد هذا العدوان الروسي، على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولها الحق في حماية مواطنيها وحدودها وسيادتها وسلامتها الإقليمية - تماماً مثل أي عضو آخر في المنظمة.

خلال الأسابيع الماضية، شهدنا تصعيداً آخر في الهجمات الروسية على المناطق المأهولة بالسكان في جميع أنحاء أوكرانيا، مما أدى إلى سقوط المزيد من الضحايا المدنيين. علاوة على ذلك، في يوم ذكرى المجاعة الكبرى، شنت روسيا واحدة من أكبر هجمات الطائرات المسيّرة منذ بداية غزوها، حيث قصفت كييف والمناطق المحيطة بها لأكثر من ست ساعات. وأصيب العديد من المدنيين بجروح وبات أكثر من 12 000 أسرة بدون كهرباء.

إننا ندين هذه الهجمات بدون تحفظ. لا بد من أن تتوقف فوراً جميع الهجمات على المدنيين والهيكل الأساسية المدنية. إنها محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني وهي غير مقبولة على الإطلاق.

ليس من مصلحة أحد إطالة أمد قضية أوكرانيا وتعقيدها. وخلال العام المنقضي، زاد الإنفاق العسكري للبلدان المعنية زيادة كبيرة ليصل إلى مستويات قياسية.

وفي الوقت نفسه، فإن أكثر من 700 مليون شخص مهددون بالجوع ويفتقر أكثر من 700 مليون آخرين إلى إمكانية الحصول على إحدى الضرورات الأساسية: مياه الشرب؛ ويواجه بلينا شخص أشكالا مختلفة من المصاعب الاقتصادية. ولا تزال هناك تفاوتات واسعة النطاق وظلم وحالات أخرى تتحدى العقل. ولا تزال البلدان النامية تواجه عقبات هائلة في مسيرتها نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وندعو البلدان إلى زيادة التركيز على تلك المسائل وتوجيه مواردها وجهودها المحدودة نحو أهداف أكثر جدوى.

وفيما يتعلق بمسألة الحرب والسلام، فإن موقف الصين واضح جدا. إننا نقف دائما إلى جانب السلام والحوار - سواء كان ذلك فيما يتعلق بأوكرانيا أو الشرق الأوسط أو النزاعات في أفريقيا أو القضايا الساخنة في آسيا والمحيط الهادئ. ونأمل جميعا أن يتسنى إخماد نيران الحرب على وجه السرعة وأن يتسنى تسوية المنازعات بالوسائل السياسية في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتبنى برؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام؛ والدعوة إلى التعايش السلمي وتعزيز الحوار والمصالحة نحو عالم يسوده السلام الدائم والأمن المشترك.

السيد إيريا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، السيد أديديجي إيبو، ومقدمة الإحاطة الأخرى على إحاطتهما.

طلبت روسيا مرارا عقد جلسات لمجلس الأمن بشأن نفس الموضوع في محاولة لصرف انتباه العالم عن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، وهي أن روسيا هي التي بدأت هذه الحرب العدوانية غير المبررة.

وينبغي لروسيا أن تشعر بالقلق إزاء ما تسببه أسلحتها في أوكرانيا قبل أن تقلق بشأن الدعم الدولي لأوكرانيا للرد على العدوان الروسي. وينبغي لروسيا نفسها، المعتدية، أن تكون على علم تام

وما فتئت روسيا منذ ما يقرب من عامين تواصل هذه الحرب العدوانية التي شنتها من تلقاء نفسها في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، وقررت مواصلة رغم نداءات الجمعية العامة المتكررة لوضع حد لها. وإذا أوقفت روسيا هجماتها وسحبت قواتها من الأراضي الأوكرانية، كما طالبت بذلك محكمة العدل الدولية في 16 آذار/مارس 2022، فستنتهي الحرب.

من أجل شن هذه الحرب، تستخدم روسيا أسلحة وذخائر حصلت عليها من إيران وكوريا الشمالية، في انتهاك للقرارات التي اتخذها المجلس. كما تتخاطر روسيا في خطاب نووي ينم عن عدم المسؤولية وتعلن نشر أسلحة نووية في بيلاروس. وهي لا تتردد في تقويض أسس نظامنا المتعدد الأطراف والقانون الدولي والجهود التي بذلها مجلس الأمن على مر السنين في مجال عدم الانتشار.

وقد اختارت فرنسا، مع شركائها، دعم الشعب الأوكراني في حقه في الدفاع المشروع عن سيادته وسلامته الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

وستواصل فرنسا مساعدة أوكرانيا لهزيمة العدوان الروسي. وستواصل توفير المعدات العسكرية اللازمة للشعب الأوكراني للدفاع عن نفسه ضد الهجمات الروسية على أراضيها وبنيتها التحتية الحيوية. إن الاستقرار والأمن الدوليين على المحك. ويجب ألا تكسب روسيا هذه الحرب، لأن القوة يجب ألا تسود على القانون؛ ويجب ألا يجري الاستخفاف بالسيادة والسلامة الإقليمية مع الإفلات من العقاب.

وستواصل فرنسا أيضا مساعدة أوكرانيا في تلبية الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن العدوان الروسي. كما ستواصل دعم جهود أوكرانيا وشركائها للحد من انعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن العدوان الروسي.

لقد حان الوقت لكي تدرك روسيا أن دعمنا لأوكرانيا لن يتزعزع. وأنه لا توجد سوى نتيجة واحدة ممكنة: تحقيق السلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة، على نحو يحترم سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر مقدمي الإحاطتين على إحاطتهما.

ونؤكد من جديد أن اليابان تشجب بشدة ذلك القرار لأنه يتعارض مع جهود المجتمع الدولي التي طال أمدها من أجل دخول المعاهدة حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها.

وتلتزم اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذي أثناء الحرب، التزاما قويا بالجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويرمي العمل من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى بلوغ ذلك الهدف تحديدا، ويجب تحقيقه من دون مزيد من التأخير.

إن أوكرانيا هي البلد الذي يدافع عن نفسه ضد عدوان لا مبرر له، ويشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو السبب في أننا ندعو روسيا مرارا وتكرارا إلى الانسحاب فورا من دون قيد أو شرط.

ولن يتزعزع التزامنا الثابت بدعم كفاح أوكرانيا من أجل استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها أبدا. ونتخذ خطوات إضافية لدعم الأوكرانيين في سعيهم إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم يدعم جميع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام السلامة الإقليمية والسيادة وحظر استخدام القوة.

السيد سينيشتال دي غوفريديو الابن (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر السيد أديجي إيبو على إحاطته، وكذلك السيدة ماري آن رايت على ملاحظاتها.

تكرر البرازيل الإعراب عن قلقها البالغ إزاء تزايد استخدام الأسلحة الفتاكة والمدمرة في النزاع الدائر في أوكرانيا. ويعوق هذا الاتجاه المقلق، مقترنا بخطاب التصعيد النووي الخطير، احتمالات التوصل إلى حل سلمي للنزاع ويثير شواغل عالمية بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن والتي تتجاوز كثيرا البلدان المتأثرة مباشرة بالنزاع.

وكما ذكرنا مرات عديدة من قبل، فإن زيادة تدفق الأسلحة إلى منطقة النزاع تهدد الأمن الجماعي وجهود السلام. ويشكل استخدام أسلحة معينة مصدر قلق خاص، مثل الانتشار الواسع للألغام الأرضية في مناطق شاسعة من أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل خطر

بأسباب دعم المجتمع الدولي لأوكرانيا في المقام الأول، بما في ذلك من خلال تزويدها بالأسلحة. إن الهدف من ذلك هو مساعدة أوكرانيا في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس ضد العدوان. ونود أن نشدد على أن الصيغة التي أبرمت بشكل ينتهك قرارات مجلس الأمن والدعم الضروري المقدم لأوكرانيا أمران مختلفان تماما.

إذ أنه ينبغي عدم تقديم أي دعم لدولة تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وسيكون الأمر غير مقبول بصفة خاصة لو أن الدعم المقدم يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن القائمة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن دعم العدوان الروسي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي هذا الصدد، وكما جاء في البيان المشترك الصادر في 26 تشرين الأول/أكتوبر عن وزراء خارجية جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فإن عمليات نقل الأسلحة من كوريا الشمالية إلى روسيا، التي أكدنا أن العديد منها قد اكتمل والتي تنتهك بشكل مباشر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، غير مقبولة على الإطلاق. ولن يؤدي هذا النقل إلى تفاقم الحالة في أوكرانيا فحسب، بل سيقوض أيضا نظام عدم الانتشار الذي يجب علينا جميعا أن ن قدره وندعمه.

وبالإضافة إلى ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء احتمال نقل أي تكنولوجيا نووية أو تكنولوجيا متعلقة بالقذائف التسيارية إلى كوريا الشمالية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تهديد السلام والاستقرار في المنطقة، وكذلك في جميع أنحاء العالم. وندعو كوريا الشمالية وروسيا إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة التي تنتهكها.

إن تهديدات روسيا باستخدام الأسلحة النووية، ناهيك عن أي استخدام للأسلحة النووية من جانب روسيا في سياق حربها العدوانية ضد أوكرانيا، غير مقبولة.

ونضم صوتنا إلى الأمين العام الذي أعرب عن بالغ أسفه إزاء القرار الذي اتخذته روسيا في 2 تشرين الثاني/نوفمبر بإصدار وإنفاذ قانون لإلغاء تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

تحويل الأسلحة إلى الجماعات الإجرامية والإرهابية تهديداً مثيراً للقلق. ولا يهدد ذلك سلامة السكان المدنيين في أوكرانيا حالياً ومستقبلاً. فحسب، بل يشكل أيضاً خطراً كبيراً على السلام والأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، نحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ونشدد على أهمية الشفافية في صفقات الأسلحة وعلى منع تحويل وجهتها.

وعلاوة على ذلك، فإن ثمة أهمية بالغة لحماية المرافق النووية المدنية في أوكرانيا مع ضرورة أن يحتل ذلك الأولوية لجميع أطراف النزاع. وتكرر البرازيل دعوتها إلى وقف التصعيد وبدء المفاوضات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال أطراف ثالثة، وفقاً للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكننا تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا إلا بالمفاوضات الدبلوماسية المرتكزة على حسن الإرادة السياسية.

السيد إيكيرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد

إيبو والسيدة رايت على إحاطتهما.

ودعونا لا ننسى أن هذه حرب اختيارية بالنسبة لروسيا. أما بالنسبة لأوكرانيا، فهذه حرب من أجل البقاء. ولذلك، يجب أن نستمر في تزويد أوكرانيا بكل الدعم الذي تحتاج إليه للدفاع عن أراضيها ذات السيادة. ويجب أن نظهر عزمنا على حماية ميثاق الأمم المتحدة والتمسك به. ويجب أن نكفل تمتع أوكرانيا بسلام عادل ودائم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إكوادور.

استمع وفد إكوادور باهتمام إلى الإحاطتين اللتين قدمتهما السيد إيبو، نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والسيدة ماري آن رايت. وننوه بحضور ممثل أوكرانيا في القاعة.

إننا نعترف بحق الدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ونصر على أن يضع الاتحاد الروسي حداً للعدوان العسكري بغية السماح بوقف إطلاق النار، مما سيمكن من التحرك نحو سلام عادل ودائم.

ويساور إكوادور القلق إزاء المخاطر الناجمة عن تدفق الأسلحة والخيرة، ونؤيد توصيات مكتب شؤون نزع السلاح التي ذكرت مرة

هذه هي المرة السابعة هذا العام التي تدعو فيها روسيا إلى عقد جلسة لمجلس الأمن بشأن توريد الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا. وها هي تدعو، مرة جديدة، مقدم إحاطة غرباً لدعمها. وما تحاول القيام به واضح. فهذه المناقشات دليل واضح على حملة لمحاولة التأثير على الرأي العام في الغرب وتقويض الدعم السياسي لأوكرانيا. إنها حملة يقودها الكرملين خدمة لمصالح الكرملين وحده. وهذه الحملة تهدف إلى مساعدة روسيا على إخضاع أوكرانيا وضم أراضيها، من دون أن تمتلك أوكرانيا وسيلة للدفاع عن نفسها. ولكن من الواضح أنه ليس من مصلحة أي شخص آخر حول هذه الطاولة أن يسمح لروسيا باستخدام العنف لانتهاك وتقويض مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية التي يقوم عليها النظام الدولي والتي توفر الاستقرار لعالمنا. ولهذا السبب، نحن فخورون بدعم حق أوكرانيا في الدفاع عن النفس، ولهذا السبب سنواصل تزويد أوكرانيا بالمساعدة العسكرية التي تحتاج

روسيا يوميا عبر كامل أراضي أوكرانيا. وبالفعل، إن التسبب في الموت والدمار لدول أخرى لم يكن يوما شيئا غير عادي بالنسبة لروسيا، بل على العكس، يكاد يكون هذا الأمر الوحيد الذي لطالما كانت روسيا حريصة على القيام به.

فأي شيء غير عادي حدث واستدعى طلب الوفد الروسي عقد هذه الجلسة بشأن مسألة الأسلحة المملّة، مرة أخرى؟ أَيْحتمل أن يكون السبب استمرار الأوكرانيين في المقاومة والالتزام باستعادة سيادة دولتهم وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا؟ أم هل يتعلق بصمود مدينة الأوكرانية التي تواصل الوقوف بحزم في وجه الهجمات الروسية المستمرة بلا هوادة والقصف اللإنساني الذي دمر المدينة وضواحيها؟

في الأسبوع الماضي، نشر موقع "قصص مهمة" الإعلامي الإلكتروني تقريرا عن نداء كتبه أكثر من 100 من أقارب المجندين في الوحدة العسكرية الروسية 95411. وزعموا أن الجنود الروس يتعرضون للإبادة عمدا في هجمات "مفرمة اللحم" شبه الانتحارية على، وكل ذلك في محاولة للاستيلاء على المدينة قبل 14 كانون الأول/ديسمبر. وهذا هو التاريخ المقرر لما يسمى بـ "خط الاتصال المباشر مع فلاديمير بوتين"، وهي مسرحية سنوية يتظاهر فيها بوتين بالإجابة عن أسئلة عشوائية من مواطنين عاديين. وبطبيعة الحال، فإن الإعلان عن أي انتصار عسكري سيخدم الغرض من هذا العرض الدعائي. وبالإضافة إلى شن هجمات انتحارية جديدة كوقود للمدافع الروسية على طول خط المواجهة بأكمله، تتمثل الفرصة الوحيدة لإحراز القوات الروسية تقدما، من وجهة نظر موسكو، في ضمان نفاذ ما لدى أوكرانيا من أسلحة - وهي الأسلحة التي تحتاج إليها أوكرانيا للدفاع عن نفسها وعن مواطنيها. ومنذ الأيام الأولى للحرب العدوانية الروسية، أدرك الشعب الأوكراني بوضوح ما يعنيه لهم وجود روسيا على الأراضي الأوكرانية: خسائر في الأرواح وتحول مدن وقرى بأكملها إلى أنقاض وإعدام خارج نطاق القانون وتعذيب واضطهاد جراء التعبير عن الهوية الأوكرانية وسرقة الممتلكات.

أخرى اليوم بشأن التدابير اللازمة للتخفيف من تلك المخاطر. ونصر على استصواب زيادة معايير وسم الأسلحة والذخائر وتسجيلها وتسهيل تعقبها وتنفيذ أي إجراء من شأنه منع تحويل وجهة الأسلحة فضلا عن انتشار النزاع وتصعيده. وتكرر إكوادور تأكيد الحاجة إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وللهدف المتمثل في تحقيق الاستقرار العالمي على حساب أي منطق آخر معتمد في قطاع صناعي أو إنتاجي أو توزيع.

أخيرا، يجب أن تسهم إمدادات المواد والنظم الدفاعية في حماية البنية التحتية المدنية والسكان. ويجب أن تخضع كافة إمدادات الأسلحة أو الذخيرة لما يكفي من الضمانات التي تكفل احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيلة عند استخدامها. وبالمثل، ينبغي عدم نقل أي سلاح أو ذخيرة أو استخدامها إذا كانا لا يتوافقان مع تلك المبادئ.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد دفورنيك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على إحاطته. وأنوّه بحضور ممثل بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي. قبل خمسة أيام فقط، وفي هذه القاعة نفسها، اشتكى ذلك الممثل ذاته من أنهم يحاولون

"أن يبقوا المسألة الأوكرانية حية في مجلس الأمن بأي وسيلة ضرورية، ولكي يفعلوا ذلك عليهم أن يجعلونا نجتمع في هذه القاعة من وقت لآخر" (S/PV.9494، ص 12).

وفي تلك الجلسة أيضا، ذكر ذلك الوفد "عدم حدوث شيء غير عادي في أوكرانيا يتطلب عقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن" (أعلاه). واسمحو لي أن أذكر بأن وفد بلدي كان قد أبلغ المجلس، في تلك الجلسة، بالحقائق الفظيعة المتمثلة في إعدام القوات الروسية لأسير حرب أوكرانيين ومقتل مدنيين أوكرانيين، بما في ذلك عائلات بأكملها، جراء القصف والغارات بالصواريخ الثقيلة والطائرات المسييرة من جانب

لذلك نؤكد من جديد أننا سنواصل ممارسة حقنا في الدفاع عن النفس بما يتفق بدقة مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، ما دامت القوات الروسية باقية على أراضي بلدنا وما دامت تصر على قتل الأوكرانيين وترويع أوكرانيا بضربات القذائف والطائرات المسيّرة. ونحن ممتنون لحلفائنا، الذين يواصلون دعم كفاحنا النبيل، ولا سيما من خلال تزويدنا بالأسلحة. إن الأسلحة الموجودة في أيدي الجنود الذين يدافعون عن منازلهم وأحبائهم من الغزو الوحشي لا ينبغي أبداً أن ينظر إليها على أنها عامل من عوامل انعدام الأمن والتدهور. فهل من التدهور أن دفاعاتنا الجوية تمكنت الليلة من إسقاط جميع الطائرات المسيّرة الـ 18 و 8 قذائف تسيارية أطلقتها روسيا على العاصمة الأوكرانية؟ إننا نرفض أي محاولة منافقة للمساواة بين مسؤولية الطرف الذي يدافع عن نفسه على أرضه ذات السيادة والطرف الذي ينتهك الميثاق ويصر على الحرب العدوانية التي لا مبرر لها.

إن السبب الجذري الوحيد للمعاناة الهائلة، وارتفاع عدد الضحايا والدمار والكارثة البيئية في جميع أنحاء أوكرانيا وخارجها، هو الغزو الروسي غير المبرر والشامل النطاق. وحالما ينتهي هذا السبب وتتسحب القوات الروسية من كامل أراضي أوكرانيا، وحالما يتم ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، فإن السبيل إلى سلام شامل وعادل ودائم، وفقاً للميثاق، سيكون مفتوحاً. وهذه الرؤية متضمنة في كل من قرار الجمعية العامة دإط - 11/6 المؤرخ 23 شباط/فبراير 2023، وخطة أوكرانيا لصيغة السلام. ونحث مجلس الأمن على تركيز جهوده على تحويل تلك الرؤية إلى حقيقة واقعة.

رفعت الجلسة الساعة 16/35.